سنويا تقريبا. وعلى أي حال، فمن الواضح أن الأمور بين الشركاء الأطلسيين لم تصفُ بعد ولن تصفو قريبا. ففي الأيام الأخيرة للشهر الذي نتابعه، علت الأصوات الرسمية وارتفعت لهجة المعلقين تحذر من أن الركود الذي دخلته اميركا اخيراً، واجراءات الحماية النقدية والتجارية التي تلجأ إليها، سوف تنعكس سلباً على الاقتصاد الاوروبي الذي يبشر له خبراؤه «بتحسن متواضع» في العام الجاري. ولذا لم تستجب اوروبا للضغوط الاميركية من أجل مقاطعة السوفيات اقتصادياً: ففرنسا، بعد المانيا، وقعت عقداً مع الاتحاد السوفياتي لمدة ٢٥ سنة (١٩٨٢/١/٢٣) تحصل بمقتضاه على ٨ مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي ابتداء من عام ١٩٨٤، عن طريق خط أنابيب يبدأ من سيبيريا ويخترق اوروبا كلها، ودور ايطاليا قريب في صفقة مماثلة.

غير أن الخلافات مع واشنطن لا تعني أن اوروبا الغربية ذاتها موحدة، بل لعل تناقضاتها الداخلية قد اشتدت في الفترة الأخيرة بفعل الأزمة العامة. فقد استمرت المعركة داخل مجلس السوق المشتركة حول مدفوعات بريطانيا في ميزانيتها، وحول دعم المنتجات الزراعية وخاصة الألبان، إذ تراكم في المخازن الاوروبية «جبل جبن» يشبه «جبل الزبد» الموجود في الولايات المتحدة. فثمة فريق من المزارعين يطالب بزيادة الأسعار بنسبة ١٦٪ في حين أن صناعيي الأغذية يتمسكون بألا تزيد أكثر من ٦٪. وبالاضافة إلى هذه المشاكل الكبرى، هناك مشاكل أخرى تعتبر أصغر وان لم تكن أقل حدة: مثل منع النرويج دول السوق من الصيد في منطقة بحرية تمتد إلى ٢٠٠ ميل من شواطئها (١٩٨٢/١/٤). كما أن مراقبي حسابات السوق المشتركة اكتشفوا فروقاً في صندوق نقديتها تبلغ مليون جنيه استرليني عما هو مسجل في الدفاتر وعجز المسؤولون عن تفسيرها (**فاينانشال تايمز**، ١٩٨٢/١/١١).

إن هذه الأوضاع تفسر ــ ولو جزئيا ــ ركض الرأسمالية الاوروبية لنيل جزء من الثروة العربية. واحدى الوسائل المتبعة في هذا هي المشاركة مع العرب أنفسهم. وفي العدد الصادر في أول هذه السنة، نشرت المجلة المتخصصة «مختارات اقتصادية عن الشرق الأوسط» (*MEED*، ١٩٨٢/١/١) بعض المعلومات عن هذه المشاركة في الميدان المصرفي. ومنها مثلا مصرف **أرسبنك** الذي وصل إلى مرتبة البنوك الكبرى في اسبانيا، ويملك أسهمه بنك الخارج العربي الليبي (٣٠٪) وبنك الكويت للتجارة الخارجية والمقاولات والاستثمار (٣٠٪) والحكومة الاسبانية مع البنك الاسباني الاميركي (٦,٦٦٪) وبنك «بلباو» (٦,٦٦٪) والبنك المركزي (٣,٣٣٪). ومما يذكر أن ارسبنك لعب دوراً كبيراً في جذب ٢٧٠ مليون دولار من الكويت والمانيا الغربية للاستثمار في أحد المناجم الاسبانية. كما أن لهذا المصرف أسهماً في مصرف **أرلابنك** القائم في بيرو والذي ينشط في عمليات استثمارية بأميركا اللاتينية. ويشترك في هذا المصرف الأخير (ارلابنك) كل من الجماهيرية الليبية والكويت والعربية السعودية واتحاد الامارات العربية.

وكانت بقية القائمة ذات مغزى. فالمصارف الليبية والكويتية والتركية مشتركة في البنك العربي التركي. ويحل اليونان محل تركيا في هذه المجموعة بالنسبة للبنك العربي اليوناني. وهناك أيضاً بنك الخليج الرياض في البحرين الذي يلتقي فيه مصرف الرياض السعودي **والكريدي ليونيه** الفرنسي. والبنك السعودي الدولي وفيه انصبة للمصارف السعودية والاميركية والاوروبية. والبنك العربي القاري (الجزائر وليبيا). والبنك العربي للاستثمار والتجارة الخارجية (ليبيا والجزائر والامارات). والبنك السعودي الاسباني، الخ.

□ وينعكس اختلاف الأساليب في دخول الأسواق على المواقف السياسية. فقد لاحظ المراقبون هذا الشهر، مثلا، أن **بريطانيا** امتنعت الى جانب الولايات المتحدة عن التصويت في مجلس الأمن على المشروع الأردني لعقد اجتماع طارىء للجمعية العمومية بشأن الجولان في ١٩٨٢/١/٣٠. هذا في حين أن فرنسا وافقت على القرار مع التحفظ لأنها لن تساند أي نص يتضمن عقوبات لاسرائيل. وليست هذه هي المرة الوحيدة التي تقف فيها انكلترا موقفاً أقرب الى الخط الاميركي. ولعل الأمر يعود الى أن الدوائر السائدة في الاقتصاد البريطاني باتت تخشى المنافسة الاوروبية الآتية من منشآت أعلى تقنية وانتاجية. ومن الملفت للنظر أن بريطانيا ابتعدت